Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

Tikrit Journal of Administrativ And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Reality of Foreign Trade Sector in Iraq During the Period 2017-2021

Khattab Imran Saleh Al-Thamin *

College of Administration and Economics, Tikrit University.

Keywords:

Foreign Trade; Iraqi Economy; GDP; Oil Exports; Types of Imported Goods; Types of Exported Goods.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Nov. 2022
Accepted	20 Dec. 2022
Available online	24 Feb. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:

Khattab Imran Saleh Al-Thamin
College of Administration and Economics, Tikrit University.

Abstract: The research studies the reality of foreign trade sector in Iraq during the period 2017-2021. The importance of the research lies in its study for the subject of developments in the foreign trade sector of Iraq, which is one of the topics that discuss issues of foreign trade and international economic relations, as the Iraqi economy depends on foreign trade to obtain foreign currency through the export of oil. The research aims to study the developments of imports and exports of the Iraqi economy during the study period, in addition to analyzing the commodity items that Iraq exports and imports, and to indicate the relative importance of each of them, in addition to proposing a set of possible recommendations to reduce imports and increase local production. The research is based on the hypothesis that oil export revenues constitute a large percentage of the total value of Iraq's exports, and that the decline in oil prices will expose the Iraqi economy to great risks, which necessitates the need to seek economic diversification aimed at advancing agriculture and industry. The research relied on the analytical descriptive approach by analyzing statistical data and financial and economic indicators to obtain results and analyze them economically. The research reached number of results, the most important of it is the increase in the value of Iraqi export revenues from (57.5) billion dollars in 2017 to (86.4) billion dollars in 2018, and it also decreased during the year 2020, reaching (46.8) billion dollars, as a result of the drop in oil prices.

The research also showed that the percentage of oil exports represents (99%) of Iraq's total exports, and this reflects the collapse of the non-oil productive sectors. The research also showed an increase in the value of Iraq's imports of foreign goods from (32.9) billion dollars in 2017 to (58.1) billion dollars in 2017. 2019, it decreased during 2020 to record (48.2) billion dollars, then it recorded (40.7) billion dollars in 2021, as a result of the drop in oil prices, the research indicated that Iraq's trade surplus between the years 2017 and 2018 increased from (24.6) billion dollars to (40.7)) billion dollars, then the surplus value decreased to (23.4) billion dollars during 2019. Then the trade balance recorded a deficit during the year 2020, amounting to (-1.4) billion dollars, to return to the surplus again during the year 2021 recording a value of (32.1) billion dollars. The research also indicated that Iraqi imports are concentrated in oil fuel commodities, machinery and equipment, and finally the research showed the Iraqi economy is linked to the outside world to a large extent, according to the standards of commercial linkage, and showed a high percentage of external exposure to the Iraqi economy as a whole.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

واقع قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة 2017-2021

خطاب عمران صالح الضامن
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يدرس البحث واقع قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2017-2021. تكمن أهمية البحث في دراسته لواقع قطاع التجارة الخارجية في العراق، وهو من الموضوعات التي تبحث في قضايا التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية للحصول على العملة الصعبة من خلال تصدير النفط. يهدف البحث الى دراسة تطورات واردات وصادرات الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، فضلاً عن تحليل الأصناف السلعية التي يصدرها العراق ويستوردها وبيان الأهمية النسبية لكل منهما، فضلاً عن اقتراح مجموعة من التوصيات الممكنة لتقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي. يستند البحث على فرضية تفيد بأن عائدات تصدير النفط الخام تشكل نسبة كبيرة نسبياً من إجمالي قيمة الصادرات العراقية، وإن انخفاض أسعار النفط سيعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة، مما يوجب ضرورة السعي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي الهادف إلى النهوض بالزراعة والصناعة. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية للحصول على النتائج وتحليلها اقتصادياً. توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها ارتفاع قيمة عائدات الصادرات العراقية من (57.5) مليار دولار عام 2017 إلى (86.4) مليار دولار عام 2018، كما انخفضت خلال عام 2020 فبلغت (46.8) مليار دولار، نتيجةً لانخفاض أسعار النفط.

كما أظهر البحث أن نسبة الصادرات النفطية تمثل (99٪) من إجمالي صادرات العراق خلال مدة البحث، وهذا يعكس انهيار القطاعات الإنتاجية غير النفطية، كما أظهر البحث ازدياد قيمة واردات العراق من السلع الأجنبية من مستوى (32.9) مليار دولار خلال عام 2017 إلى مستوى (58.1) مليار دولار خلال عام 2019، انخفضت خلال عام 2020 لتسجل (48.2) مليار دولار، ثم سجلت (40.7) مليار دولار عام 2021، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، أشار البحث إلى أن الفائض التجاري للعراق بين الأعوام 2017 و2018 أزداد من (24.6) مليار دولار الى (40.7) مليار دولار، ثم انخفضت قيمة الفائض إلى (23.4) مليار دولار خلال عام 2019. ثم سجل الميزان التجاري عجز خلال عام 2020 بلغت قيمته (-1.4) مليار دولار، ليعود الفائض مرة أخرى خلال عام 2021 مسجلاً قيمة بلغت (32.1) مليار دولار، كما بين البحث أن الواردات العراقية تتركز في سلع المحروقات النفطية والآلات والمعدات، وأخيراً أظهر البحث ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي بدرجة كبيرة، وفق معايير الارتباط التجاري، وأظهرت نسبة عالية من الانكشاف الخارجي للاقتصاد العراقي ككل.

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية، الاقتصاد العراقي، الناتج المحلي الاجمالي الصادرات النفطية، اصناف السلع المستوردة، اصناف السلع المصدرة.

المقدمة:

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة للدول المتقدمة والنامية، إذ تربط أنشطة التجارة الخارجية الاقتصادات الدولية ببعضها البعض، وتفتح أسواقًا جديدة، وتوسع فرص التسويق وتزيد من إمكانات زيادة الإنتاج. كما تساهم التجارة الخارجية في زيادة الرفاه الاقتصادي للسكان من خلال توسيع قاعدة اختيارات المستهلكين وصناع القرار الاستثماري وتقليل تكلفة الموارد الإنتاجية في نطاق السلع والخدمات بشكل عام. وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي، يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية نسبية كبيرة، وترجع الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على الدخل الناجم عن تصدير النفط الخام، في توفير معظم السلع المختلفة التي يحتاجها العراق في ظل تراجع الطاقة الإنتاجية الداخلية، ويمكن عد قطاع التجارة الخارجية شرياناً مهماً وحيوياً للاقتصاد العراقي. من خلال هذا

البحث سنقوم بدراسة تطورات قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وتحليل أنواع الواردات وأهميتها النسبية، وإلقاء الضوء على بعض مؤشرات التجارة الخارجية.

المبحث الأول منهجية الدراسة

أولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسته لواقع قطاع التجارة الخارجية في العراق، وهو من الموضوعات التي تبحث في قضايا التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية للحصول على العملة الصعبة من خلال تصدير النفط. ويوجه جزء كبير من الايرادات النفطية لتمويل النفقات العامة واستيراد مجموعة من السلع والخدمات المختلفة، لذلك يحاول البحث تقديم مقترحات تسمح بتحسين ميزان المدفوعات العراقي من خلال زيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات.

ثانياً. مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول اعتماد العراق على الواردات من المنتجات الأجنبية، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية والمواد الخام المختلفة، وكذلك الاعتماد على الدخل الناتج عن صادرات العراق من النفط الخام في تكوين إجمالي قيمة الصادرات. الأمر الذي يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على واقع واردات وصادرات الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.
2. تحليل الأصناف السلعية التي ويستوردها العراق وبيان الأهمية النسبية لكل منها.
3. اقتراح مجموعة من التوصيات الممكنة لتقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي.

رابعاً. فرضية البحث: اعتمد البحث على فرضية تفيد بأن عائدات تصدير النفط الخام تشكل نسبة كبيرة نسبياً من قيمة الصادرات الإجمالية للعراق، وإن انخفاض أسعار النفط سيعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة، مما يوجب ضرورة السعي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي الهادف إلى النهوض بالزراعة والصناعة. على فرضية أنه سيكون من الضروري اعتماد استراتيجية التحول في الانتاج. بهدف تقليل الاعتماد على عائدات تصدير النفط.

خامساً. منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال تحليل البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية للحصول على النتائج وتحليلها تحليلاً اقتصادياً.

سادساً. تقسيم البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول تطور قطاع التجارة الخارجية للعراق خلال الفترة 2017-2021، ويتناول المحور الثاني دراسة أصناف سلع تجارة العراق الخارجية. ويتناول المحور الثالث تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية العراقية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً. تطور قطاع التجارة الخارجية العراقي خلال الفترة 2017-2021: يمكن عدّ التجارة الخارجية مؤشر رئيسي على إنتاجية الدولة وقدرتها التسويقية والتنافسية في الأسواق الدولية، بسبب الارتباط بين التجارة الخارجية ودرجة تطور الإنتاج والتسويق السائد في ذلك البلد (سهو، 2010: 86-87)، وتعكس أنشطة التجارة الخارجية القدرة التصديرية للبلد، وهو ما ينعكس على احتياطات النقد الأجنبي وميزان المدفوعات (عابد، 2020: 111-112).

كذلك هناك ارتباط وثيق بين أنشطة التجارة الخارجية وعملية التنمية الاقتصادية، إذ تؤثر التنمية الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاع في مستويات الدخل القومي على حجم وأنماط التجارة الخارجية سواءً كانت صادرات أو واردات (عجمية وناصف، 2003: 66-67).

يكشف تحليل هيكل الصادرات العراقية الإجمالية أن صادرات النفط تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، وإن الميزان التجاري للعراق فائض مع صادرات النفط، وسيكون في حالة عجز بدون صادرات النفط. وذلك لأن الصادرات النفطية كان لها دور كبير في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، بينما انخفضت حصة الصادرات السلعية غير النفطية وانخفضت إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي، بسبب تراجع القدرة التنافسية للمنتجات العراقية غير النفطية.

كما هو مبين في الجدول رقم (1)، شهدت التجارة الخارجية للعراق تطورات في حجم المعاملات التجارية بين العراق والعالم الخارجي بين عامي 2017 و2021.

الجدول (1): واقع قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2017-2021)
(مليار دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	فائض/عجز	تغطية الصادرات للواردات %
2017	57.5	32.9	90.4	24.6	174
2018	86.4	45.7	132.1	40.7	189
2019	81.5	58.1	139.6	23.4	140
2020	46.8	48.2	95.0	1.4-	97
2021	72.8	40.7	113.5	32.1	178

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2017-2021).

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، فقد حدث تطور في حجم المبادلات التجارية بين العراق والعالم الخارجي. إذ بلغ حجم التجارة الخارجية (90.4) مليار دولار خلال عام 2017، نتيجة لزيادة قيمة الصادرات إلى (57.5) مليار دولار، فارتفعت قيمة الصادرات لتبلغ (86.4)، (81.5)، خلال السنوات 2018-2019 على التوالي، لتسجل تجارة العراق الخارجية

ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (132.1) و(139.6) مليار دولار خلال السنوات المذكورة نفسها، نتيجة لارتفاع اسعار النفط، إلا أن قيمة الصادرات خلال عام 2020م انخفضت الى (46.8) مليار دولار ونسبة انخفاض بلغت (-42.4%) خلال سنة واحدة فقط، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب تفشي فيروس كورونا حول العالم واجراءات الاغلاق التي واكبت انتشاره، ارتفعت بعد ذلك قيمة التجارة الخارجية الى (95.0) مليار دولار، مع ارتفاع الصادرات لتصل إلى (72.8) مليار دولار خلال عام 2021، بنسبة ارتفاع بلغت (55%)، والعامل الأهم الذي أدى إلى تطور ونمو هذا التبادل التجاري هو قطاع انتاج وتصدير النفط الخام، وما صاحب ذلك من زيادة في النفط الخام المصدر وارتفاع الطلب العالمي عليه، نتيجة لدور منظمة أوبك ودول اوبك + في تخفيض فائض العرض الدولي من النفط. فكان لارتفاع أسعار النفط دور واضح في زيادة حجم التجارة الخارجية للعراق.

وتظهر البيانات الواردة في الجدول نفسه أن نسبة الصادرات إلى الواردات وصلت إلى مستويات مرتفعة خلال سنوات الفترة 2017-2019 ثم شهدت موجة من التراجع خلال عام 2020. وبلغت أعلى نسبة ارتفاع خلال عام 2018 بنسبة بلغت (189%)، بينما بلغت أدنى نسبة عند (97%) خلال عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية كما ذكرنا.

سجل صافي التجارة الخارجية في العراق فائضا في جميع السنوات من 2017 إلى 2019، حيث بلغ إجمالي الفائض التراكمي خلال هذه الفترة (88.7) مليار دولار، وهو مبلغ كبير نسبياً، وكان النفط الخام هو المصدر الرئيسي لهذه الفوائض. إلا أن عام 2020 شهد ظهور للعجز في الميزان التجاري، إذ بلغ (-1.4) مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم صادرات النفط العراقية نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية.

ثانياً. التركيب السلعي لتجارة العراق الخارجية: تمثل أصناف السلع المستوردة والمصدرة درجة تطور القاعدة الإنتاجية وتنوعها، إذ يؤخذ كل مكون من هذين المتغيرين كمؤشر لدرجة النمو الاقتصادي في التجارة الخارجية (ساموبلسون ونوردهاوس، 2006: 319-320)، لذلك يجب تحليل هيكل السلع المصدرة وهيكل السلع الواردة بشكل منفصل.

1. **السلع المصدرة:** تبين إحصائيات التجارة الخارجية في العراق أن صادرات العراق تتكون من مجموعتين رئيسيتين من الصادرات؛ وهي صادرات النفط الخام، والصادرات غير النفطية، إذ تمثل صادرات النفط الخام نسبة مرتفعة من إجمالي صادرات العراق، وتتكون الصادرات الأخرى من مجموعات متنوعة. البيانات الواردة عن إجمالي الصادرات في الجدول رقم (2) تبين أن هيكل الصادرات العراقية غير متوازن بدرجة كبيرة. حيث يتم تصدير النفط بنسبة عالية على شكل مادة أولية غير مكررة، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة لصادرات النفطية مرتفعة في إجمالي الصادرات، وقد كونت صادرات النفط الخام نسب تتراوح بين (99.2٪) و(99.8٪) من إجمالي صادرات العراق خلال المدة 2017-2021.

يوضح الجدول رقم (2) إجمالي حجم الصادرات وقيمة تصدير النفط الخام للمدة 2017م-2021، فضلا عن الصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي حجم صادرات العراق.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

الجدول (2): الصادرات الكلية والصادرات النفطية للمدة 2017-2021 (مليار دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية
2017	57.5	57.1	99.2
2018	86.4	86.3	99.8
2019	81.5	81.4	99.8
2020	46.8	46.6	99.5
2021	72.8	72.6	99.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة 2017-2021.

كما هو موضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، ارتفعت صادرات العراق من النفط الخام كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات خلال المدة 2017 إلى 2021 من (99.2٪) عام 2017 إلى (99.8٪) عام 2018، لتتراوح بين (99.8٪) إلى (99.5٪) بين عامي 2019 و2020، الى (99.7%) خلال عام 2021.

مما سبق، يتضح أن الاقتصاد العراقي مرتبط بشكل وثيق بقطاع النفط، والذي كان محركاً رئيسياً لأنشطة الاقتصاد العراقي. وإن استبعاد صادرات النفط من الصادرات الكلية يؤدي إلى انخفاض نسبة الصادرات إلى الواردات، ويظهر بشكل عام أن صادرات العراق لا يمكن أن تغطي وارداته، والسبب هو الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل تقلب اسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلا عن اعتماد الموازنة العامة للدولة والنظام النقدي على العملات الأجنبية المتولدة عن صادرات النفط فقط، فعندما انخفضت أسعار النفط خلال عام 2020 تراجعت قيمة الصادرات الكلية الى (46.8) مليار دولار، ترك هذا التراجع الاقتصاد العراقي في مواجهة أزمة اقتصادية خانقة، إذ تراجعت قيمة الواردات من (58.1) الى (48.2) مليار دولار، بكمية انخفاض بلغت (9.9) مليار دولار، ونسبة انخفاض بلغت (17%).

2. **السلع الواردة:** يمثل هيكل السلع المستوردة مقياساً لدرجة التنمية الاقتصادية التي حققتها الدولة قيد الدراسة. وذلك لأنه يعكس إلى حد كبير الاتجاه الفعلي لخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة ودرجة التطور في القطاعين الصناعي والزراعي. فضلا عن مستوى الرفاه الاقتصادي للسكان (خليل، 2010: 65).

يمكن تحليل اصناف الواردات العراقية من خلال الجدول رقم (3). إذ يوضح هذا الجدول أهم السلع التي استوردها العراق خلال سنوات المدة 2017-2021، فضلا عن قيمها ونسبها المئوية من إجمالي الواردات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

الجدول (3): أصناف السلع الواردة إلى العراق خلال المدة (2017-2021) (مليار دولار)

السنة	الواردات الكلية	مكائن ومعدات نقل	وقود معدني وزيوت تشحيم	مواد غذائية ومشروبات	مواد خام غير غذائية	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيمياوية	سلع مصنعة مصنفة	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنفة
2017	38.7	14.9	3.8	2.6	0.70	2.5	2.6	4.4	6.1	1.1
الأهمية النسبية	%	38.5	9.8	6.7	1.8	6.4	6.7	11.3	15.7	2.8
2018	45.7	17.6	4.4	3.0	1.8	2.9	3.3	5.2	7.2	1.3
الأهمية النسبية	%	38.5	9.8	6.7	1.8	6.4	6.7	11.3	15.7	2.8
2019	58.1	22.3	5.6	3.9	1.0	3.7	3.9	6.6	9.1	1.6
الأهمية النسبية	%	38.5	9.8	6.7	1.8	6.4	6.7	11.4	15.8	2.9
2020	48.2	18.5	4.7	3.2	0.86	3.0	3.22	5.4	7.6	1.4
الأهمية النسبية	%	38.5	9.8	5.4	1.8	6.4	6.7	11.4	15.8	2.9
2021	40.7	15.6	4.0	2.7	0.73	2.6	2.7	4.6	6.4	1.1
الأهمية النسبية	%	38.5	9.8	5.4	1.8	6.4	6.7	11.4	15.8	2.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة 2017-2021.

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم (3) عن الأهمية التي حظيت بها الآلات ومعدات النقل في إجمالي واردات العراق خلال الفترة 2017-2021، إذ بلغت قيمة وارداتها (14.9) مليار دولار، بنسبة بلغت (38.5٪) من إجمالي الواردات. وفي عام 2017، ارتفعت قيمة واردات هذا البند لتبلغ (17.6) مليار دولار، مع ثبات أهميتها النسبية عند نفس النسبة للسنة السابقة، واستمرت واردات هذا البند في الزيادة حتى بلغت (22.3) مليار دولار عام 2019، ثم انخفضت إلى (18.5) مليار دولار خلال عام 2020، لتنخفض مرة أخرى عام 2021 عند مستوى (15.6) مليار دولار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة، وارتفاع تكاليف الشراء والشحن على المستوى الدولي.

بالرغم من انخفاض حصة واردات الآلات ومعدات النقل خلال الأعوام 2020-2021، إلا أنها حافظت على المركز الأول في إجمالي الواردات، وسبب ارتفاع نسبة ذلك البند مقارنة بإجمالي الواردات هو معدلات التعريفة المنخفضة المفروضة على هذا البند خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت نسبة الضرائب الجمركية على واردات هذا البند بين (5٪) و(15٪) (مجلة الوقائع العراقية، 2010: 651-661)، الأمر الذي شجع الأفراد والشركات على الشراء بكميات كبيرة.

أما الصنف الثاني من حيث الأهمية النسبية في أصناف واردات العراق من الخارج هو صنف الوقود والزيوت، وجميع السلع في هذا الصنف هي منتجات نفطية مكررة، يتم استيرادها

لتلبية الطلب المتزايد على المشتقات النفطية. فأخذت بالتدفق إلى العراق من دول الجوار، ومعظم منتجاتها هي البنزين والديزل والكيروسين وزيت المحركات.

تراوح حجم الواردات السنوية لسلع هذا الصنف من (3.8) مليار دولار إلى (4.7) مليار دولار للفترة 2017-2021، وتعتبر قيم واردات هذا البند خسارة سنوية كبيرة للبلد، هذا بالرغم من كون العراق خامس أكبر منتج ومصدر للنفط الخام في العالم. وتعكس القيمة المرتفعة لواردات هذا البند زيادة الطلب على المنتجات النفطية المكررة نتيجة لدخول كميات كبيرة من السيارات والمعدات إلى العراق، كما تعكس عدم الكفاءة في قطاع تكرير النفط. نتيجة الأضرار التي لحقت بالمصافي النفطية خلال الحروب والنزاعات التي تعرض لها العراق، أخرها الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، والتي التي اندلعت منذ منتصف عام 2014، ونتيجة لذلك تم تدمير ونهب أجزاء مهمة من أكبر مصفاة نفط عراقية في مدينة بيجي شمال بغداد (جواد، 2015: 2-6)، فاضطر العراق إلى تلبية الطلب المحلي المتزايد لمنتجات النفط المكررة من خلال الاستيراد من دول الجوار.

المبحث الثالث: مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي

هنالك عدد من المقاييس التي تقيس مدى الترابط الاقتصادي للبلد محل الدراسة مع العالم الخارجي. كما تقيس درجة اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في مجالات استيراد السلع الصناعية، في ظل القواعد الإنتاجية أحادية الجانب وانعدام التنوع في البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى اعتماد معظم الدول النامية على السلع الواردة من الدول المتقدمة (المرزوقي، 2005: 3-4).

هناك سلسلة من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة العلاقات التجارية الدولية (العبدلي وآخرون، 2015: 5-7)، منها مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التماسك الهيكلي الاقتصادي، ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي.

سنستخدم ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس درجة انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وهي كالآتي:

1. نسبة الواردات الكلية من الناتج المحلي الإجمالي = حجم الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي x 100.
2. نسبة الصادرات الكلية من الناتج المحلي الإجمالي = حجم الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي x 100.
3. نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي = حجم التجارة الخارجية ÷ الناتج المحلي الإجمالي x 100.

تم استخراج وتحليل هذه المؤشرات لتحديد درجة انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي خلال مدة البحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 321-333
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.18

يتم التعبير عن نتائج هذه المؤشرات على شكل نسب مئوية، فكلما ارتفع حجم هذه النسب، ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدولة قيد الدراسة والعالم الخارجي والعكس صحيح (الصرف، 2014: 86-89).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية = GDP

تصدير = X

استيراد = M

إجمالي التجارة الخارجية = T

الجدول (4): مؤشرات الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي خلال المدة (2017-2021) (مليار دولار).

السنوات	GDP	X	M	X+M	X÷GDP (%)	M÷GDP (%)	T÷GDP (%)
2017	187.2	57.5	32.9	90.4	30.8	17.5	48.3
2018	227.3	86.4	45.7	132.1	38.0	20.1	58.1
2019	233.6	81.5	58.1	139.6	34.8	24.8	59.6
2020	184.3	46.8	48.2	95.0	25.3	26.1	51.4
2021	207.8	72.8	40.7	113.5	35.0	19.5	54.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 2017-2021 والبنك الدولي بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ

فيما يأتي تحليل للبيانات الواردة في الجدول رقم (4).

1. **نسبة الواردات الكلية من الناتج المحلي الإجمالي:** كما هو موضح في بيانات الجدول رقم (4)، فقد ارتفع مؤشر الواردات من الناتج المحلي الإجمالي من (17.5٪) عام 2017 إلى (20.1٪) عام 2018 ثم ارتفع بعد ذلك إلى نسبة (24.8٪) عام 2019، وارتفع مرة أخرى ليصل الى (26.1%) خلال عام 2020، نتيجة لانكماش الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا، انخفضت نسبة هذا المؤشر خلال عام 2021 لتسجل نسبة (19.5٪)، وأدنى مستوى لهذا المؤشر تم تسجيله في عام 2017 عند مستوى (17.5٪).

ويعد الانخفاض في نسبة هذا المؤشر مؤشراً إيجابياً على النمو في الاقتصاد العراقي، حيث إن هذا التراجع ناتج بالدرجة الأولى عن استمرار النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل أكبر من النمو في حجم الواردات.

2. **نسبة الصادرات الكلية من الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ مؤشر نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (30.8٪) خلال عام 2017. فاستمر في الارتفاع خلال الاعوام 2018-2019 ليسجل

(30.8%) و(34.8) على التوالي، أما الانخفاض غير المسبوق في نسبة هذا المؤشر فقد ظهر خلال عام 2020م إذ انخفض إلى (25.3٪) ويعود سبب الانخفاض في نسبة هذا المؤشر إلى انخفاض حجم صادرات العراق النفطية خلال عام 2020م، نتيجةً لانخفاض الاسعار ووباء كورونا، ولكن في عام 2021م ارتفعت نسبة هذا المؤشر إلى (35٪)، والتحسن النسبي في هذا المؤشر على مدى سنوات المدة يعكس الزيادة المطردة في حجم صادرات العراق الى العالم الخارجي، والتي ترجع إلى زيادة حجم الصادرات النفطية.

3. **نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي:** كانت أعلى نسبة سجلتها التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 عند مستوى (59.6٪)، ثم تراجعت خلال عام 2020 لتصل إلى (51.4%)، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ (54.5) خلال عام 2021.

يكشف تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للعراق للفترة 2017-2021 عن ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي بشكل كبير نسبياً، مما يوضح أن الاقتصاد العراقي يعتمد على دول أجنبية في تصدير النفط الخام والحصول على العملات الصعبة من جهة، وفي استيراد جزء كبير من السلع الضرورية.

كما يمكن ملاحظة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحريك دواليب الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في قطاع إنتاج وتصدير النفط الخام، الأمر الذي يتطلب وضع وتنفيذ خطط طويلة الأجل للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية غير النفطية، بهدف التقليل من الواردات التي يمكن انتاجها محلياً، الأمر الذي يتطلب وضع خطط استثمارية تنموية طويلة الأجل تهدف الى انعاش قطاعات الانتاج الحقيقي، ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي، وذلك لأهميتهما في خلق فرص العمل وتوظيف القوى العاملة، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل كفوء، وتخفيض تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج، عن طريق التقليل من استيراد السلع المصنعة، واحلالها بالمنتجات المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات في تنشيط وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ؛ ووضع كافة الاستعدادات لتنفيذ سياسة استبدال الواردات بالإنتاج المحلي ؛ تهدف إلى الحد من تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج، وزيادة الاحتياطات الأجنبية، ومعالجة البطالة، وتحسين الوضع المالي والنقدي للدولة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. ارتفعت قيمة عائدات الصادرات العراقية من (57.5) مليار دولار عام 2017م إلى (86.4) مليار دولار عام 2018، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى (81.5) مليار دولار خلال عام 2019، نتيجةً للزيادة في الإنتاج والصادرات النفطية خلال هذه الفترة، إلى جانب تحسن أسعار النفط، شهدت قيمة الصادرات خلال عام 2020 انخفاض كبير نسبياً، حيث بلغت قيمتها (46.8) مليار دولار، نتيجةً لانخفاض أسعار النفط.
2. أظهرت الدراسة أنه في الفترة من 2017-2021، تجاوزت حصة الصادرات النفطية (99٪) من إجمالي صادرات العراق، وهذا يعكس انهيار القطاعات الإنتاجية غير النفطية. نتيجة لإغراق

المنتجات الأجنبية للأسواق العراقية، خصوصاً في القطاعين الصناعي والزراعي. بالإضافة إلى كون السلع الاجنبية منخفضة التكلفة قياساً بالمنتجات الوطنية.

3. زادت قيمة واردات العراق من السلع الاجنبية من مستوى (32.9) مليار دولار عام 2017م إلى مستوى (58.1) مليار دولار عام 2019م. ويرجع ذلك إلى زيادة عائدات النفط وتحسن الأسعار خلال السنوات 2017-2019، إلا أن قيمة الواردات انخفضت خلال عام 2020 لتسجل (48.2) مليار دولار، ثم سجلت (40.7) مليار دولار عام 2021، نتيجة لانخفاض أسعار النفط.
4. تشير الدراسة إلى أن الفائض التجاري للعراق بين الاعوام 2017 و2018 أزداد من (24.6) مليار دولار إلى (40.7) مليار دولار، حيث لعبت أسعار النفط دورًا رئيسيًا في تحقيق قيمة هذا الفائض، ثم انخفضت قيمة الفائض الى (23.4) مليار دولار خلال عام 2019. ثم سجل الميزان التجاري عجز خلال عام 2020م بلغت قيمته (-1.4) مليار دولار، ليعود الفائض مرة اخرى خلال عام 2021م مسجلاً قيمة بلغت (32.1) مليار دولار.
5. اوضحت الدراسة أن الواردات العراقية تتركز في سلع المحروقات النفطية والآلات والمعدات، وذلك لأنها احتلت المراتب الأولى قياساً بأصناف السلع الواردة الاخرى.
6. أظهرت الدراسة ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي بدرجة كبيرة، وفق معايير الانفتاح الاقتصادي، وأظهرت نسبة عالية من اعتماد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية.

ثانياً. التوصيات: يقترح البحث تبني مجموعة من التوصيات المبنية على النتائج التي توصل إليها البحث، بهدف معالجة احادية الاقتصاد العراقي نتيجةً لاعتماده على عائدات النفط، للوصول إلى التنويع الاقتصادي، وتقليل الواردات من السلع التامة الصنع لدعم الإنتاج المحلي وإنعاش القطاعات الصناعية والزراعية وخلق فرص عمل وهي كالآتي:

1. تنشيط قطاع التصنيع لتقليل واردات السلع التامة الصنع من خلال:

أ. الإسراع في تنفيذ قوانين الجمارك والضرائب الفعالة لضمان حماية المنتجين المحليين في القطاعين الصناعي والزراعي من حالات إغراق السلع التي تعرض لها السوق العراقي خلال فترة البحث.
ب. استئناف العمل في المشاريع الصناعية العامة والمختلطة المتعطلة وتوجيه إنتاجها لتلبية احتياجات القطاعين العام والخاص من المنتجات الصناعية المنتجة محلياً.
ج. تفعيل استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشاريع الصناعات المختلطة، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات في هذا القطاع، من أجل إنعاش القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في الانتاج.
د. سيؤدي توجيه المشتريات الحكومية نحو السلع والخدمات المصنعة محلياً إلى خلق الطلب على منتجات قطاع التصنيع مع ضمان خلق الظروف الاستثمارية المناسبة لتأسيس الاستثمار اللازم في القطاع الخاص.
ه. اعتماد استراتيجية لجذب الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، خصوصاً في مجالات تجميع السيارات والآلات الزراعية والأجهزة الكهربائية، حيث إن الأسواق العراقية تشهد إقبالاً على هذه السلع، فضلا عن كونها وسيلة لتوفر فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي.

و. بذل جهود متواصلة لتوعية المجتمع بأهمية الصناعات المحلية من الناحية الاقتصادية، ودورها في خلق فرص العمل والعملات الأجنبية، بهدف تشجيع السكان على الاستهلاك من الانتاج الوطني.

2. دعم القطاع الزراعي من خلال:

أ. زيادة إنتاج المنتجات الزراعية والحيوانية عبر إقامة مشاريع مختلطة في مجالات الإنتاج الزراعي، وخاصة تربية الدواجن والماشية وتربية الأسماك، والتصنيع الزراعي والحيواني وتعبئته، فضلا عن إنتاج الأسمدة. ومبيدات الآفات الزراعية.

ب.زيادة الاستثمار الزراعي من خلال تقديم قروض ميسرة للمستثمرين الزراعيين وتأمين بيع المحاصيل الأساسية لوزارة الزراعة.

ج. استخدام أحدث التقنيات الزراعية في مجالات البذور والأسمدة والسلالات الحيوانية والمعدات الزراعية لزيادة كفاءة الإنتاج.

د. تنمية مشاريع وشبكات الري القائمة وتوسيعها، والاستثمار في شبكات الري الجديدة وتشجيع المزارعين على الاستثمار في الأراضي الزراعية غير المستثمرة.

ه. توفير شبكة حماية المزارعين والضمان الاجتماعي من خلال إنشاء صناديق التقاعد الزراعية. بهدف تشجيع مزاولة المهنة الزراعية والحد من هجرة الفلاحين إلى الزراعة والتوجه إلى الوظائف الحكومية بسبب المزايا المقدمة في مجال الضمان الاجتماعي للوظائف الحكومية.

المصادر

1. البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ
2. البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاحصائية السنوية للمدة 2017-2021، بغداد.
3. البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة 2017-2021، بغداد.
4. بول. أ سام ويلسون ووليام. د نوردهاس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار ماكجرو هيل، ط 15، نيويورك، 2006.
5. رعد حسن الصرف، التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، ط4، القاهرة، 2014.
6. سرمد عباس جواد، أثر العمليات الارهابية على القطاع النفطي في العراق، بحث مقدم إلى وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2015.
7. سعد عبد نجم العبدلي وآخرون، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد 89، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
8. عمر فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
9. قانون التعريفة الجمركية رقم (22) لسنة 2010، مجلة الوقائع العراقية، العدد (4170)، الجزء الثاني، بغداد، 2010.

10. محمد سعيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ط2، 2012.
11. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
12. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
13. نزهان محمد سهو، اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم: الانعكاسات المحتملة على الإنتاج والتوزيع في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق، 2010.